

تلوث

التنقيب عن الغاز والنفط:

على الخاصة

أين ستلعب لعنة الموارد؟

حبيب معلوف

بغض النظر عن السجال حول طرق تلميز التنقيب عن الغاز والنفط في لبنان واستخراجه وعن حصة الدولة والمكتسبات... الخ، نتوقف عند حجة، يقول عنها المروجون لهذا الخيار، إنها كانت حاسمة بالنسبة لتحديد الكلفة وحصة الدولة، أي تلك المتعلقة بحجم المخاطر. فالشركات المؤلفة والمؤهلة، حددت السعر وحصتها وحصة الدولة (من الأتاوة والحصة والضريبة)، بناء على حساب المخاطر. وإن تم حذف المخاطر الجيوسياسية، بمجرد طريقة اختيار هوية الشركات، مع التشديد على العنصر الروسي فيها، انحصرت المخاطر بشكل أساسي بالطبيعة التقنية، إذ سيتم الحفر على أعماق قد تتجاوز الـ4000 متر تحت سطح البحر! فإذا كانت مخاطر الأعماق هي التي زادت من حصص الشركات، لا نعرف لماذا لم تحسب الدولة أن هذه المخاطر نفسها هي التي ستجعل إمكانيات حصول حوادث نفطية مدمرة أكبر بكثير. فالحفر على أعماق بعيدة، سيزيد من مخاطر الحوادث والتسرب الغازي والنفطي، كما حصل مؤخراً في خليج المكسيك، عندما عجزت كبريات الشركات العالمية (في ظل قوانين وإجراءات أكبر دولة في العالم كالولايات المتحدة الأميركية) من ضبط انفجار البئر في فترة ثلاثة أشهر وتسببه بأضرار تفوق حجم أية مكتسبات محتملة على المدى المتوسط والبعيد. فإماذا ستكون الحال مع بحر شبه مغلق كالتوسط؟!!

والملاحظ في الفترة الأخيرة، كما سبق أن توقعنا (http://www.274904/al-akhbar.com/node)، حجم الحملة الإعلامية المرافقة لتسويق هذا الخيار والتسريع في السير به، والتعتم على المخاطر الحقيقية التي يمكن أن تنجم عنه. لا بل بدأ تدريب إعلاميين وجمعيات، لمواكبة هذه العملية والتغطية على الأسئلة الحقيقية حول المخاطر المختلفة، كما توقعنا.

ليس الأمر محصوراً بمخاطر التنقيب والاستخراج والتسرب فقط، فاستخدام قسم من الشاطئ للإنشاءات ذات الصلة لا يخلو من خطورة أيضاً.

بين 10 و14 حزيران الماضي، استقبل لبنان الرئيس القبرصي نيكوس اناستازيادس إلى جانب وفد وزاري كبير، وأكثر من 50 مسؤولاً في شركات اقتصادية وتجارية في قبرص، تهتم في معظمها في الاستثمار في عالم النفط، وقد كشفت مصادر مشاركة في المفاوضات بين البلدين أن أهم ما طرحه الوفد القبرصي هو إمكانية التعاون في الموضوع النفطي، ليس بسبب تداخل الحدود البحرية ومناطق التنقيب بين البلدين بحسب، بل بسبب إمكانية استغلال الشاطئ اللبناني، "المتسع" أكثر من الشاطئ القبرصي، أي الذي لا يزال لديه مساحات أكبر غير مشغولة بالمنشآت السياحية، لإقامة منشآت نفطية للبلدين! مما يحتم الإسراع في إعادة تقييم هذا الخيار ودراسة المخاطر والانعكاسات على كل المستويات، لا سيما تلك البحرية والبرية.

إلا أن ما نتوقعه، مع تحول لبنان إلى بلد نفطي، وفي حال الدخول في اتفاقيات مع قبرص أو من دونها، أن تتم استباحة الأملاك البحرية العامة "المنقبية" بالإضافة إلى الأملاك البلدية القريبة من الشاطئ. وهنا سيكون للسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني مسؤولية كبيرة للتدخل في الحماية. ففي حال بدأت عمليات التنقيب والاستخراج، فإن الحاجة ستزداد إلى منشآت ضخمة ستطال المناطق العقارية التي تديرها البلديات، لا سيما المنشآت المتعلقة بالتكرير والتعبئة والتصدير... من دون أن تخضع للتقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم أثر بيئي لكل مشروع. ولكن كما هو معروف، فإن قطاعات النفط والغاز في العالم تخضع لإدارة لوبي قوي، يبدو أقوى من الدول، فكيف ستكون الحال مع المناطق المحلية التي عليها أن تقف ضد هذا اللوبي؟ مع العلم أن الدولة، بوزاراتها المعنية، لن تستطيع أن تتصدى للمخاطر الناجمة عن عمل المنشآت النفطية الضخمة عندما تبدأ عملها، وهي (أي الدولة) لم تستطع تاريخياً ضبط تسرب نفطي صغير يحصل دائماً أثناء إفراغ البواخر في خزانات المحروقات على الشاطئ أو في خزانات المعامل القريبة من الشاطئ؟!!

يعرض البعض الآن استخدام المنشآت التي كانت موجودة، قبل اللجوء إلى خيار استيراد النفط كلياً، لا سيما الأراضي والمنشآت الموجودة في الزهراني وطرابلس. إلا أن كل ذلك قد يحصل من دون دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي لكل الساحل اللبناني، وكان منطوق الدولة يقول: المهم الوصول إلى الثروة النفطية، ولا بأس أن يحصل ذلك ولو تم القضاء على كل الثروات الأخرى!

لا يمكن الرهان كثيراً على وعي وموقف البلديات القريبة من العمليات على الشاطئ، لأن تركيبة البلديات الكبرى في لبنان، تعتبر نسخة عن تركيبة البرلمان والقوى الممثلة فيه الموافقة الآن على هذا الخيار دون سؤال. خصوصاً أن عينة قبول البلديات على الشاطئ برمده بالنفايات مقابل حصولها على مساحات أراض إضافية، كما حصل بين برج حمود والجديدة والشويفات مؤخراً، يمكن أن يحصل مثله وأكثر مع المنشآت النفطية. وسلام على الملك العام والبلدي وعلى ما بقي من بيئة الشاطئ اللبناني!

مع اقتراب موعد البدء في التنقيب واستخراج الغاز من المياه الإقليمية اللبنانية، يجب التأكيد على ضرورة وضع معايير علمية وشفاة حول درجات السلامة العامة للعاملين على هذه المنشآت كما للاستثمارات المجاورة، السلامة العامة للمنشآت التي قد توجد على اليابسة من أجل تخزين و/أو تصدير الغاز، كما للاستثمارات والسكنية المجاورة. السلامة العامة للناييب التي قد تستخدم لنقل الغاز كما لاية استثمارات و/أو تجمعات سكنية مجاورة. تقييم الأثر البيئي وحماية البيئة وسبل المعيشة التي قد تتعرض للمخاطر بسبب أنشطة التنقيب واستخراج الغاز، استراتيجية وطنية لنقل المهارات إلى الشركات الوطنية والمهندسين اللبنانيين، وتحسين التفاعل بين العلوم والسياسات في القطاع العام

د. فادي حمدان

لا بد من الإصرار على خلق إطار وطني للسلامة وحماية البيئة ترشد عملية تصميم واستخدام منشآت التنقيب واستخراج النفط والغاز. ففي العديد من الأحيان، الشركة البترولية ذاتها التي تعمل في بلدان مختلفة، ذات قوانين سلامة مختلفة، قد تلجأ إلى خيارات غير سليمة تؤدي إلى خسائر في الأرواح، وإلى أضرار بيئية وخسائر اقتصادية كان يمكن تفاديها لو التزمت في القوانين التي ترشد عملها في بلد آخر. هذا المثل يتم استخدامه لتحليل حادثة ديبواتر هورايون (Deepwater horizon) في خليج المكسيك ضمن المياه الإقليمية للولايات المتحدة في عام 2010 والتي أدت إلى وفاة 11 عاملاً وإلى أكبر حجم من التسرب النفطي في تاريخ استخراج النفط- حيث يقال إن الشركات نفسها لو كانت تعمل ضمن هيكلية إدارة المخاطر في بحر الشمال في أوروبا لكانت قد اضطرت إلى اعتماد درجات أعلى من السلامة والوفرة (Redundancy) وبالتالي تفادت الحادثة. هذا بالتحديد يعني

ضرورة وضع بيئة ناظمة لبنانية لإدارة المخاطر في هذه المنشآت وعدم السماح للشركات أن تقوم هي نفسها بتحديد شدة ووتيرة الأخطار (زلازل، حرائق، انفجارات، عواصف) الواجب اعتمادها عند تصميم المنشآت، أو اختيار فلسفة إدارة مخاطر الأخطار التي تم تحديدها.

الممارسات الحالية

لا بد من تحديد بعض التحديات الأساسية ضمن الممارسات الحالية لإدارة مخاطر الكوارث، وذات التأثير المباشر على سلامة المنشآت البترولية في البحار. حالياً قانون السلامة العامة في الأبنية والمصانع يتطرق للحرائق والزلازل. قد يكون هذا المزيج مقبولاً في الأبنية السكنية ولكنه خاطئ وغير مبرر وغير كاف في المصانع والمنشآت البترولية التي تحتوي على مواد قابلة للاحتراق و/أو الانفجار. وبالتالي لا بد من تطوير هذا المرسوم أو إيجاد مرسوم آخر يتطرق للمخاطر المزيج المتمثل بالحرائق والانفجارات في منشآت النفط والغاز (في البحر وعلى اليابسة).

تحذير حول حوكمة المخاطر

يكثر الحديث في الآونة الأخيرة على ضرورة وجود أدلة ملموسة قبل اتهام المسؤولين بالصفقات والفساد. وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود هكذا أدلة، وعن صحة الاتهامات أم لا، فإن هذه الاتهامات تعتبر مؤشراً على ضعف الثقة من قبل الجمهور العام بالقرارات المتعلقة بإدارة الموارد في القطاع العام (ومن ضمنها موارد المناقصات كما موارد النفط والغاز والأراضي العامة). وهنا من المفيد التذكير بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار، كأداة من أدوات تعزيز الثقة بالعملية هذه، ضمن هيكلية حوكمة المخاطر الناجمة عن استخدام الموارد.

فمثلاً، حتى شركات النفط والغاز تعتبر أن الشفافية والمشاركة في عملية صنع القرار هي مهمة جداً وخاصة عندما تكون انعكاسات الاستخدام المعين للموارد غير واضحة سواء من ناحية تلوث البيئة وأثرها على التنوع البيولوجي أو تضرر سبل المعيشة أو إمكانية الإصابات والوفيات أو حتى أثر القطاع على القطاعات الزراعية والصناعة. ومن هذا المنطلق من المفيد تعزيز الشفافية في عملية وضع المقاييس، إدارة المخاطر، بناء وتشغيل المنشآت عبر مشاركة جميع الهيئات المعنية (نقابة المهندسين، الجامعات، النقابات الفنية، الشركات الهندسية، والمجتمعات وأصحاب سبل المعيشة ذات قابلية التضرر المرتفعة) في مراجعة القرارات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث.

غالباً ما نقوم بعملية مقايضة بين الفوائد والمخاطر والخسائر الممكنة التي قد تنجم عن نشاطات معينة ومن ضمنها تلك المتعلقة باستخراج واستخدام الموارد. ولكن يجب وضع المعايير الضرورية لتأمين الحوكمة الرشيدة لهذه المقايضة لكي تضمن حد أدنى من المساواة في توزع الفوائد الناجمة عن هذه النشاطات (مثلاً خفض الدين العام، توجيه الموارد نحو التنمية المستدامة، دعم القطاع العام) وأيضاً لتفادي تركز قابلية التضرر، المخاطر والخسائر عند الفئات الأفقر والأضعف والقطاعات الاقتصادية الأقل تمثيلاً.

معلومات وآليات

من أجل تقييم وحماية المنشآت بوجه الزلازل، لا بد من القيام بدراسات موقع تأخذ بالاعتبار جميع خصوصيات المنشأة والموقع. هذا بدوره يتطلب معلومات حول الاحتمال الناتجة عن الزلازل في الموقع نفسه على سبيل المثال التسارعات الزلزالية الأفقية والعمودية المتوقعة في موقع المنشأة (site specific accelerograms)، بالإضافة إلى تطوير وتحديد معلومات المخاطر، لا بد من إيجاد آليات لتبادل هذه المعلومات بين هيئات القطاع العام المختلفة وبين الهيئات الأخرى من مجتمع مدني، هيئات ناظمة، جامعات، مراكز أبحاث وقطاع خاص، إعلام، بحسب معايير مسبقة، واضحة وشفافة.

الأبعاد الثلاثة للقطاع العام

في إدارة مخاطر الكوارث يشمل ثلاثة أبعاد، استشاري، تنظيمي وإداري. عملياً، هذا يعني أن تحديد وتيرة وشدة المخاطر الواجب أخذها بعين الاعتبار هو من صلاحيات وواجبات القطاع العام (وليس الشركات). عدم الاضطلاع بهذا الدور قد يؤدي إلى

هه سيتم تقييم آثار النشاطات البترولية على مشاريع التنمية والتكيف مع تغير المناخ والتوسع البيولوجي؟

وضع ملتبس حيث كل شركة تقوم بتحديد شدة ووتيرة الأخطار (زلازل، حرائق، انفجارات، عواصف) الواجب اعتمادها عند تصميم المنشآت. عدم لحظ البنود الأربعة الواردة أعلاه يؤدي إلى تفاهم عدم الشفافية وعدم المساءلة وضعف المحاسبة في إدارة مخاطر الكوارث في المنشآت البترولية وهذا بدوره قد يؤدي إلى ازدياد حالات الفساد والرشوة في تصميم المنشآت مما يقوض معايير السلامة العامة وحماية البيئة.

مراجعة القوانين

من هذا المنطلق لا بد من مراجعة القوانين اللبنانية لإدارة البترول لتحديد مدى مراعاتها للبنود أعلاه، لا سيما مرسوم رقم 43 الخاص بدورات التراخيص وقانون رقم 132 الموارد البترولية في المياه البحرية ومرسوم رقم 10289 3 الأنظمة والقواعد.

تنص المادة 7 فقرة 2 من قانون الموارد البترولية على ضرورة تقييم الأثر البيئي الاستراتيجي قبل منح أي حقوق بترولية أو السماح بالنشطة بترولية. هنا يجب توسيع نطاق التقييم ليشمل الأثر على جهود التخاطم مع تغير المناخ، على جهود التنمية المستدامة، كما على جهود حماية التنوع البيولوجي. كما تنص المادة 29 الفقرة 2 هـ على ضرورة أن تحتوي خطة التقييم والإنتاج على تقييم من ناحية الصحة والسلامة ودراسة عن تقييم الأثر البيئي. وهنا لا بد أن يشمل هذا تقييم مخاطر الأخطار الطبيعية (زلازل، تسونامي، عواصف) على المنشآت وانعكاساتها على الصحة والسلامة والبيئة بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن النشاطات البترولية في الظروف الاعتيادية.